الأمم المتحدة
S/2005/644
مجلس الأمن
Distr.: General
12 October 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٦٠٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الذي طلب فيه المجلس إلي الشروع في مفاوضات مع حكومة بوروندي ومشاورات مع جميع الأطراف البوروندية المعنية بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم (انظر S/2005/158) بإنشاء لجنة مختلطة لتقصي الحقائق ودائرة خاصة داخل نظام المحاكم في بوروندي. وطلب إلي كذلك أن أقدم، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، تقريرا إلى المجلس عن تفاصيل التنفيذ، بما في ذلك التكاليف والهياكل والإطار الزمني.

ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٦٠٦ (٢٠٠٥)، حدث عدد من التطورات الهامة داخل بوروندي أدى إلى التأخير في تنفيذ الجدول الزمني المتوخى أصلا لبدء المفاوضات مع الحكومة. وفي ١٨ تموز/يوليه، عينت الحكومة الانتقالية في بوروندي لجنة للتفاوض مع الأمم المتحدة بشأن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق ودائرة خاصة. إلا أن العملية الانتخابية الجارية في بوروندي والتي توجت بتنصيب الرئيس بيير نكورونزيزا في ٢٦ آب/أغسطس حالت دون إجراء المفاوضات مع الأمم المتحدة. وفي أعقاب تشكيل حكومة جديدة في بوروندي، تم حل اللجنة التي أنشأتها الحكومة الانتقالية وينتظر تعيين فريق جديد للتفاوض.

وخلال الاجتماعات المعقودة في أوائل أيلول/سبتمبر مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي، أعرب الرئيس نكورونزيزا ووزير العدل في الحكومة الجديدة، كلوتيلد نيراجيرا، عن دعم الحكومة، من حيث المبدأ، لإنشاء آلية المساءلة المزدوجة، على أن يتم إنشاء لجنة تقصي الحقائق قبل إنشاء الدائرة الخاصة. وفي هذا الصدد، أشارا إلى اعتزامهما تعيين لجنة صغيرة لإقامة الاتصال مع الأمم المتحدة بشأن تفاصيل الإطار القانوني المقترح. إلا أنه خلال هذه الاجتماعات واجتماعات أخرى مماثلة، أصبح من الواضح لعملية الأمم المتحدة في

بوروندي أن حكومة بوروندي ليست مستعدة للدخول في مفاوضات موضوعية قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر.

وإعدادا للمفاوضات مع حكومة بوروندي بشأن التنفيذ العملي للإطار القانوني للجنة تقصي الحقائق والدائرة الخاصة، أجريت بمقر الأمم المتحدة سلسة من المشاورات بين إدارات ومكاتب الأمانة العامة وبين الأمانة العامة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وركزت المناقشات على التنسيق بين الإدارات والمكاتب المعنية ودور كل منها في عملية وضع الطرائق التشغيلية لآليتي المساءلة، والعلاقة المتبادلة بينهما والترتيب الزمني لإنشائهما. وكأساس للتفاوض، سيتم إطلاع الحكومة على الإطار القانوني لآلية المساءلة المزدوجة التي تم وضعها على أساس هذه المشاورات.

وبموازاة ذلك، اضطلعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببعثة تحضيرية إلى بوروندي في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة عملية التنسيق بين المفوضية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي فيما يتعلق بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق، والشروع في حملة إعلامية، وتصميم عملية استشارية وطنية بشأن الآليتين، وتنظيم مؤتمر وطني بشأن العدالة الانتقالية.

وخلال الأسابيع المقبلة، ستشرع عملية الأمم المتحدة في بوروندي في مناقشات تحضيرية أولية مع أعضاء الحكومة. وستركز هذه المناقشات على طابع لجنة تقصي الحقائق والدائرة الخاصة المقترح إنشاؤهما في تقرير بعثة التقييم، وعلى عمليتي التفاوض والمشاورات الوطنية.

وبالاستناد إلى النتائج الأولية للعملية الاستشارية، والمناقشات التحضيرية مع حكومة بوروندي واستعدادها لبدء عملية التفاوض، سيتم إيفاد بعثة من الأمم المتحدة إلى بوروندي للتفاوض على التنفيذ العملي للإطار القانوني لآلية المساءلة المزدوجة وستقدم هذه البعثة في الوقت المناسب تقريرا إلى مجلس الأمن على النحو المطلوب في قراره ١٦٠٦ (٢٠٠٥).

(توقيع) كوفي ع. **عنان**